

Distr.: General
22 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون
البنود ٣٢ و ٣٧ و ٣٩ من جدول الأعمال
التزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها
على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى الادعاءات الواردة في الرسالة الخطية التي بعثتها جمهورية أرمينيا للمساهمة في إعداد تقرير الأمين العام المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/71/91).

ففي تعبير كاذب عن التضامن وسعيا إلى الانضمام إلى القافلة، حاولت أرمينيا أن تربط نفسها بالدعم الدولي الهائل والمتسق لكوبا ببساطة من أجل اتهام أذربيجان وبلد إقليمي آخر بـ "حصار مستمر" تزعم أنه مفروض عليها.

وهذا ليس أول مثال صارخ على الأساليب غير المعقولة التي تستخدمها أرمينيا في محاولاتها غير العقلانية تضليل المجتمع الدولي وإنكار مسؤوليتها عن عدم الامتثال الظاهر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



والسؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد هو لماذا لجأت أرمينيا إلى الادعاء المذكور أعلاه، الذي هو مناف للعقل من حيث مضمونه وغير ذي صلة بسبب إدراجه في رسالتها الخطية الرامية إلى المساهمة في إعداد تقرير الأمين العام بشأن كوبا، بدلا من عرض "قضيتها" الخاصة على الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

والسبب في عدم الاتساق هذا وفي هذا الحذر واضح. فلا يوجد حصار على أرمينيا على الإطلاق.

والقطع التام لجميع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك الروابط في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة، هو نتيجة مباشرة لعدوان أرمينيا المستمر ضد أذربيجان واحتلالها العسكري لأراضيها. ومن الواضح أنه بانتهاج أرمينيا لسياسة العدوان والمطالبات الإقليمية تجاه جيرانها، فهي تتحمل المسؤولية وحدها عن عزل نفسها عن التعاون الإقليمي الكامل، وكذلك عن الحالة الاقتصادية الصعبة الراهنة التي يواجهها البلد.

وأدان مجلس الأمن في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وفي القرارات المذكورة أعلاه، جعل مجلس الأمن بوضوح استئناف العلاقات في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة في المنطقة مشروطا بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

بيد أن أرمينيا لم تنفذ بعد المطالب الرئيسية لمجلس الأمن المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن مزاعم أرمينيا التوسعية وجهودها المستمرة لزيادة ترسيخ الوضع الراهن للاحتلال ومنع عودة مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين داخليا إلى بيوتهم وممتلكاتهم تمثل تحديا صريحا لعملية تسوية النزاع وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين.

وفي الواقع، قبل الجانب الأرميني، بما في ذلك على أعلى مستوى سياسي، أيضا أن تسوية النزاع واحترام القانون الدولي شرطان مسبقان ضروريان لتمكين التعاون الاقتصادي. إذ ينص، مثلا، الإعلان المشترك الذي وقَّعه رؤساء الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا في قصر ميندورف، بالاتحاد الروسي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على جملة أمور، منها أن تسعى الدول الموقعة إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع استنادا إلى مبادئ

وقواعد القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار، يكون من شأنها أن تهيئ الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والتعاون الشامل في المنطقة.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تنظمها المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول، وعدم الاعتداء، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شدد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى على وجه الخصوص على أن الخطة ينبغي أن تنفذ على نحو متسق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، وأكدوا من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي.

ونجحت جمهورية أذربيجان في تطوير تعاونها مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد قامت إما بالبدا في عدد من مشاريع النقل والطاقة عبر الإقليمية الكبيرة جدا أو الترويج لها بنشاط، ويسهم تنفيذها بشكل كبير في النمو الاقتصادي المستدام لأذربيجان وبلدان أخرى في المنطقة وخارجها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٢ و ٣٧ و ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم
